الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص في ميدان الاستثمار النفطي وآثارها على الاقتصاد العراقي

The legal effect of Licensing contracts in the field of oil investment

د. اقبال ناجي سعيد

قسم القانون

كلية الاسراء الجامعة

العراق

Dr. Iqbal . Naji Saeed

Law Department

Al-Esraa university

Driqbalsaeed76@yahoo.com

الملخص:

في مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق تحولات جوهرية على كافة الاصعدة سواء السياسية او الاقتصادية والقانونية , وفي اطار البحث في الصناعة النفطية فأن هذه المرحلة تطلبت اعادة هيكلية لهذا القطاع الذي يساهم في تكوين الدخل القومي للعراق بنسبة تفوق ٩٥% منذ اكتشافه ولنهاية سنة ٢٠١٧ .

ان ماشهده العراق للمدة مابعد عام ٢٠٠٣ استلزم اعادة هيكلة لهذا القطاع المهم في الاقتصاد العراقي وان تلك الهيكلة تتطلب امكانيات فنية ومالية ضخمة وتتطلب الاستعانة بالشركات الاجنبية , وهذا مادفع بوزارة النفط العراقية الى اللجوء بالعمل بالتراخيص التي تهدف الى اعادة التأهيل للحقول النفطية وتطوير استثمارها ، ومن هنا فقد ظهرت اتجاهات مختلفة اثارت جدلا واختلافا في الرؤى سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية وحتى القانونية منها .

الكلمات المفتاحية: عقود جولات التراخيص، الاستثمار النفطي، الاقتصاد

Abstract

Iraq is currently the third largest oil reserves in the world after Saudi Arabia and Iran, which is estimated at (115) billion barrels, in addition to the gas reserves of (119) trillion cubic meters so foreign oil companies have been competing for contracts to participate in production and technical service for years to sign the cost of operations The high productivity, which is based on the payment of the term, which leads to raising the cost of production per barrel, which comes mainly from the employment of foreign workers with high salaries and the provision of local services of high standard and purchase of commodity and consulting services worth hundreds of millions of dollars. And the presence of maneuvering and manipulation by foreign companies to acquire an unfair share of the commercial benefits of their operations, taking advantage of some clauses of the contract that are in their

interest, such as the assignment of tenders within their powers to companies of their nationality, which will limit the role of our oil companies and efficient national cadres and turned it into a major contractor and distributed his work The foreign companies are waiting for their profits and will eliminate On the companies of the extractive sector - service companies - as an Iraqi drilling company and the oil projects company, which is basically below the required level because of the technical and administrative negligence that the country is currently undergoing.

Key words: the licensing contracts, oil investment, economy

المقدمة

Introduction

يشكل العراق اليوم ثالث الاحتياطات النفطية في العالم بعد السعودية وايران والذي يقدر بنحو(١١٥) مليار برميل, بالاضافة الى احتياطي الغاز البالغ (١١٩) ترليون متر مكعب وقد مرت الصناعة النفطية في العراق بمراحل عدة ابتداءا من مرحلة ماقبل التامين , حيث شهدت تلك المرحلة الممتدة من عشرينات القرن العشرين وحتى نهاية الستينات من ذلك القرن هيمنة للشركات الاجنبية على تلك الصناعة ثم جاءت مرحلة سبعينيات القرن العشرين لتشهد تاميم حصص الشركات الاجنبية لتتحول الصناعة النفطية الى صناعة وطنية , ومن ثم جاء في مرحلة تسعينات القرن العشرين ومع ماشهدته تلك المرحلة من دخول العراق تحت وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من المجتمع الدولي بعد الحرب وفي العام ١٩٩١ فان تلك المرحلة شهدت توقف عمليات الاستخراج والتصدير وهو مادى الى تقادم الصناعة الوطنية في العراق , فضلا عن هجرة الخبرات الهندسية والفنية تحت ضغط الحصار الاقتصادي , ثم تأتي مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣ ليشهد العراق تحولات جوهرية على كافة الاصعدة سواء السياسية او الاقتصادية والقانونية , وفي اطار البحث في الصناعة النفطية فأن

هذه المرحلة تطلبت اعادة هيكلية لهذا القطاع الذي يساهم في تكوين الدخل القومي للعراق بنسبة تفوق ٩٥% منذ اكتشافه ولنهاية سنة ٢٠١٧ .

ان ماشهده العراق للمدة مابعد عام ٢٠٠٣ استلزم اعادة هيكلة لهذا القطاع المهم في الاقتصاد العراقي وان تلك الهيكلة تتطلب امكانيات فنية ومالية ضخمة وتتطلب الاستعانة بالشركات الاجنبية , وهذا مادفع بوزارة النفط العراقية الى اللجوء بالعمل بالتراخيص التي تهدف الى اعادة التأهيل للحقول النفطية وتطوير استثمارها ، ومن هنا فقد ظهرت اتجاهات مختلفة اثارت جدلا واختلافا في الرؤى سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية وحتى القانونية منها .

ومن ذلك الاطار فان هذا البحث يتناول الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص واثرها على الاقتصاد العراقي

مشكلة البحث

تعاني العديد من الدول النفطية نقصا شديدا في رؤوس الاموال الضخمة التي يتطلبها الاستثمار في الصناعة النفطية فضلا عن الخبرات الفنية اللازمة لتلك الصناعة ,وكون العراق احد تلك الدول الذي يعاني من تلك المشكلة فقد ظهرت الحاجة بعد عام ٢٠٠٣ الى اللجوء الى عقود التراخيص النفطية التي تم ابرامها مع الشركات ذات العلاقة بتلك الصناعة , وبناء على ذلك فقد اثارت تلك العقود العديد من التساؤلات بغض النظر عن اتجاهاتها سواءا السياسيه او الاقتصادية والقانونية وعليه فان مشكلة البحث تتمثل في الاجابة على التساؤل الاتي : ماهي الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص التي ابرمها العراق في مجال الاستثمار النفطي على الاقتصاد العراقي ؟.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تلك العقود تعاني من عدم اكتمال صيغتها القانونية فضلا عن الاثر السلبي الذي ستتركه على مستقبل الاقتصاد العراقي وخصوصا فيما يتعلق بمدتها التي تجاوزت ٢٠ عاما.

هدف البحث

ان هدف البحث يتحدد في ايضاح البعد القانوني الذي يؤطر تلك العقود وماتتركه من اثار غير ذات جدوى على الاقتصاد العراقي وخصوصا في الاجل الطويل .

هيكلية البحث

من اجل اثبات فرضية البحث قسم البحث الى مبحثين هي :-

المبحث الاول ـ مفهوم العقود النفطية وانواعها

المطلب الاول – الاطار النظري لتعريف العقود النفطية

المطلب الثاني- انواع العقود النفطية

الفرع الاول ـ عقد الامتياز النفطي

الفرع الثاني – عقود اتفاقيات مشاركة الانتاج

الفرع الثالث ـ عقد المقاولة النفطي

الفرع الرابع ـ عقود الخدمة النفطية

المبحث الثاني- العقود النفطية في العراق

المطلب الاول- عقود جولات التراخيص

االفرع الاول- عقود جولات التراخيص الاولى

الفرع الثاني- عقود جولات التراخيص الثانية

المطلب الثاني – الاثار المترتبة على عقود التراخيص

ا لفرع الاول – مثالب عقود جولات التراخيص

الفرع الثاني- اثر عقود جولات التراخيص على الاقتصاد العراقي

الفرع الثالث- الرقابة الوطنية على العقود النفطية

الفرع الرابع- اثر عقود جولات التراخيص على الموازنةالاتحادية وموازنة اقليم كردستان

المبحث الاول

مفهوم العقود النفطية وانواعها

The first topic –The concept of oil contractes

يتسم مجال الصناعة النفطية بإرتفاع درجة المخاطرة والحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة للإستثمار في مجاله، ونظراً لأهمية هذين العاملين على المستوى الإقتصادي للدولة، بالإضافة إلى أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة في العالم ولكونه مورداً أساسياً في موازنة الدولة المضيفة (الدولة مالكة أرض النفط)، وكذلك إعتبارات تصنيفه ضمن الموارد الطبيعية الآيلة للنضوب كانت الصناعة النفطية موضع إهتمام خاص من قبل المشرع القانوني في كافة الدول المنتجة، لتنظيم الإطار القانوني الذي تتم في نطاقه ممارسة أعمال البحث عن النفط وإستخراجه بطريقة تضمن المحافظة عليه كأحد الموارد الطبيعية الهامة في عملية التنمية الإقتصادية للدول المنتجة. كما تهتم الدول المستهلكة للنفط بتأمين مصادر الطاقة التي تحتاجها من مختلف مشتقاته، وفي سبيل المحافظة على تأمين هذه الإحتياجات تسن التشريعات اللازمة لذلك وتصيغ التعاقدات اللازمة لتأمين إحتياجاتها المالية والمستقبلية من النفط ومشتقاته.بعد الا ستعراض الموجز لاهمية الصناعة النفطية لابد من الوقوف على تعريف العقد بصورة عامة وعقد النفط بصورة خاصة من الناحية اللغوية والقانونية حيث يعرف العقد في اللغة على انه : العين والقاف والدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على شَدٍّ وشِدّةٍ وُثوق، وإليه ترجعُ فروعُ البابِ كلها.

من ذلك عَقْد البِناء، والجمع أعقاد وعُقود. قال الخليل: ولم أسمع له فِعْلاً. ولو قيل عَقَّد تَعقِيداً، أي بنى عَقْداً لجاز. وعَقَدت الحبلَ أعقِده عَقْداً، وقد انعقد، وتلك هي العُقْدة. ومما يرجع إلى هذا المعنى لكنَّه يُزَاد فيه للفصل بين المعاني: أعقَدْت العَسَل وانعقد، وعسلٌ عقيد

ومُنعقِدا[١] اما تعريف العقد من الناحية القانونية فقد عرفه القانون المدني العراقي بموجب المادة ٧٣ بأنه ((ارتباط الايجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه))

وعليه يمكن تعريف التعاقدات النفطية من وجهة نظر القانونيون والإقتصاديون بأنها: إتفاقيات للتنمية الإقتصادية الدولية في مجال النفط. وتكفل هذه الإتفاقيات حقوقاً لطرفي التعاقد ولكي تضمن حقوق الدولة المضيفة في الهيمنة على ثرواتها النفطية الطبيعية، وتقاضي فوائد مالية، وتعديل العقد، بالإضافة إلى حصتها في النفط المنتج بحسب العقد المبرم ونوعيته[٢]

وبناءا على ماتقدم سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين يخصص الاول لبيان اهمية العقود النفطية والثاني لانواع العقود النفطية.

المطلب الاول- الاطار النظري لمفهوم العقود النفطية

The first requirement_ The theoretical form work for the oil contracts

ان اهمية دراسة العقود االنفطية تنبع من قدرتها على معرفة التعاقدات النفطية والتطور التاريخي لها وصولا الى الصيغ المعاصرة منها يعد مرتكزا اساسيا في توضيح الاجراءات الرقابية المحددة لنصيب الدولة من النفط المنتج , وكذلك تساعد دراسة التعاقدات النفطية في التعرف على المزايا والعيوب المختلفة للصيغ التعاقدية والاستفادة في صياغة انماط العقود المستقبيلة السليمة , و تساعد دراسة التعاقدات النفطية في توسيع مدارك المهتمين والمسئولين في مجال الصناعة النفطية، مما يلفت إنتباههم إلى العديد من الأمور التي يمكن الإستفادة منها في صياغة التعاقدات المستقبلية التي تعتمد بشكل أساسي على عملية التفاوض قبل الصياغة القانونية للعقد[٣]

لقد مرت صيغ التعاقدات القانونية في مجال صناعة النفط بمراحل مختلفة مرتبطة بالتطور السياسي والإقتصادي للدولة المضيفة والإتجاهات العالمية في ضرورة سيطرة الدولة المضيفة على ثرواتها الطبيعية، بالإضافة إلى دور مخرجات (معلومات) النظم المحاسبية السائدة في مجال الصناعة النفطية في تطوير العقود النفطية وتحسين العائدات الحكومية[٤]

المطلب الثاني ـ انواع العقود النفطية

The second requirement _ The types of oil contractes

ان التعاقدات النفطية تختلف بإختلاف صيغها وأشكالها القانونية و تعد أداة أساسية يتم من خلالها حماية مورد هام من موارد المجتمع وتقنن لحسن إستغلاله بأفضل الطرق لذا لابد من القيام بدراسة عميقة ودقيقة لاختيار الاسلوب الامثل لحماية هذه الثروة لذا سوف نتناول اهم العقود النفطية في العراق بدءا من عهد تاسيس دولة العراق مرورا بعقود جولات التراخيص سيئة الصيت

و يمكن تقسيم صيغ عقود مشاريع النفط الموجودة في العالم إلى الأنواع التالية

الفرع الاول ـ عقد الامتياز النفطي

الفرع الثاني ـ عقود اتفاقيات مشاركة الانتاج

الفرع الثالث – عقد المقاولة النفطي

الفرع الرابع – عقود الخدمة النفطية

الفرع الاول ـ عقد الامتياز النفطي

الامتياز اصطلاحا هو حق تمنحه الدولة او احد اجهزتها لشخص من القطاع الخاص سواء كان طبيعيا او معنويا وقد يكون وطنيا او اجنبيا

ويعرفه القانون المدني العراقي : هو الاولوية في استيفاء دين معين[٥]

ويعتبر الامتياز في الفقه القانوني احد الاساليب التي تدار بها المرافق العامة وتبعا لتاريخ بداية هذا النوع من العقود فانه قد بدأ في شكل التزام يقوم بموجبه الملتزم باشغال عامة حيث يعتبر عقد امتياز نقل ماء الشرب (النقي) لمدينة باريس في القرن الثامن عشر من اقدم عقود الامتياز المعروفة

وفي الاونة الاخيرة شاع استخدام مصطلح اتفاقية بدلا عن عقد فيما يتعلق بعقود الامتياز ويرجع السبب في ذلك لكون هذا النمط من العقود كثر استخدامه في القرن الماضي في اتفاقيات تنقيب

البترول لدرجة اصبح مصطلح امتياز رديف لهذه الاتفاقيات وصار اي حديث عن (الامتيازات) قرين باتفاقيات شركات النفط مع الدول المنتجة بل ان معظم كتب الفقه القانوني كانت تعالج موضوع الامتيازات حصرا في اطار دراستها لاتفاقيات البترول(٦)

ان عقد الامتياز هو احد العقود الحديثة ذات الاهمية الكبيرة في خدمة البلاد واعمارها من جهة واثراء المتعاقد الاخر من جهة اخرى وتلجأ اليه الدولة عادة لخدمة مرافقها العامة , لقد تنوعت عقود الامتياز ولعل الطاقة التي يوفرها النفط- التي مني بها هذا العصر تتبؤا الصدارة في اهتمامات الدول التي تمتلك بعض مصادرها(٧)

ان عقد الامتياز النفطي يعني منح حق البحث عن البترول واستغلاله من قبل شركة اجنبية ويكون لها حق مطلق في التصرف في عمليات تنمية المورد البترولي في حين يقتصر دور الدولة مانحة الامتياز على الاشراف العام في اطار القوانين العامة للدولة على ان تدفع للدولة جزء من العائد(٨)

اذن عقد الامتياز النفطي هو ذلك التصرف الذي تمنح الدولة بمقتضاه لشركة اجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن المواد البترولية الكامنة في اقليمها او في جزء منه – والحق في استغلال هذه المواد والتصرف فيها وذلك في خلال فترة زمنية معينة(٩)

وتجدر الإشارة إلى أن عقود الإمتياز القديمة أتسمت بأنها مجحفة، أي في غير صالح الدول المنتجة وخاصة الدول العربية، حيث كان نصيب الدولة المضيفة من الربح يتراوح فقط ما بين ١٠ – ٣٠ سنتاً لبرميل النفط في فترة عقود الإمتيازات القديمة. ويعتبر الوعي والتغيرات السياسية والإجتماعية في حقبة السبعينيات عاملاً أساسياً في وضع حد لعقود الإمتيازات المجحفة، حيث تطورت لاحقاً صيغ التعاقدات النفطية إلى حق مشاركة الدولة المضيفة في الأرباح، ثم المشاركة في الإنتاج والإدارة، وأخيراً حق الدولة في تملك ثرواتها النفطية بالنسبة التي ترى أنها محققة لسيطرتها الإقتصادية على مواردها الطبيعية

الفرع الثاني ـ عقود اتفاقيات مشاركة الانتاج

تعرف عقود المشاركة في الإنتاج بانها : عقود تبرم بين حكومة أو شركة نفطية «محلية تمثلها مع شركة أو مجموعة شركات أجنبية بمشاركة من الأولى أو بدونها يكون الطرف الثاني «الأجنبي» بموجبها مسؤولاً عن توفير الخدمة الفنية والمالية، للتحري عن النفط والعمليات التطويرية الإنتاجية اللاحقة. وفي حال العثور على النفط يحصل المقاول أو الطرف الأجنبي على حصة متفق عليها من الإنتاج، إضافة إلى كميات من النفط المنتج مقابل مجازفة أو مخاطرة التعاقد، أما في حال عدم العثور على النفط فإن المقاول الأجنبي سيخسر كل الأموال التي صرفها دون أي تعويض من الحكومة. هذا النوع من العقود جاء بعد مرحلة عقود يمكن اعتبارها نهباً صريحاً يقوم به المستعمرون الغربيون بقوة السلاح الاستعماري[١٠]

تعد عقود المشاركة في الانتاج الصيغة التي استعاضت بها الدول النفطية عن عقود الامتياز . ولكن اطراف عقد المشاركة ليست هي نفس اطراف عقد الامتياز التقليدية حيث ان عقد الامتياز يبرم بين الدولة المضيفة والشركة الاجنبية ,

اما عقود المشاركة تتضمن ثلاثة اطراف –الدولة المضيفة -والمؤسسة النفطية التابعة للدولة المضيفة والشركة الاجنبية[١١] "ظهرت عقود المشاركة في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية لتحقيق رغبتين – رغبة الحكومة في السيطرة على ثرواتها البترولية وتحقيق اكبر عائد مالي لها – ورغبة شركات البترول سواء التي تملكها الحكومة مثل (اينن الايطالية) او التي يملكها القطاع العام العالمي الخاص مثل الشركات الامريكية واليابانية

ومن المعروف ان الدولة المضيفة في عقود المشاركةممثلة بشركاتها ومؤسساتها الوطنية لاتتحمل تكاليف المخاطرة في البحث حيث تقوم الشركة الاجنبية بعمليات التحري والاستكشاف والتنقيب وتتحمل نفقات هذه العمليات وتلتزم في سبيل ذلك بصرف مبالغ معينة وتنفيذ برامج محددة وللشركة الوطنية حق ابداء الراي في برامج البحث والتنقيب من خلال تمثيلها في لجان استشارية تتم تشكيلها بالتساوي بين الطرفين والعوائد المالية ونسبة المشاركة التي تحصل عليها الدولة من الشريك الاجنبي عبارة عن اتاوة معينة غير قابلة للاسترداد تمثل الحد الادنى لما تحصل عليه في جميع الاحوال[١٢]

ان عقود المشاركة في الانتاج تصبح عقود احتكارية ان لم تتحدد فيها الشروط التي تنتفع فيها الدولة المشاركة مع الشركة المستثمرة وتحصل الدولة بموجب هذه العقود على القليل من المنفعة الاقتصادية بدون الشروط التي يجب وضعها لصالح الدولة وهذه العقود قد تضع مستقبل الدولة المانحة للعقد مرهون بشكل قوي على وضع السوق عند البيع كما هو الحال في جولات التراخيص المبرمة في العراق حاليا ان لم يتم تحديد نسبة المشاركة والعوائد يتم اتقسيمها وفق النسب المحددة مع وضع الحصول على تشغيل نسبة من العمالة الوطنية(١٣)

علما ان هناك مباديء مشتركة لعقود المشاركة التي يتم توقيعها، وهي نقاط اساسية

اولا- تستلم الحكومة في بداية الانتاج حصة مستمرة من النفط لقاء مايسمى بالريع وهو حق الملكية، اي نسبة ثابتة من الانتاج بغض النظر عن وجود ربح في المشروع

ثانيا ـ بعد بدأ عملية الانتاج واستلام الحكومة للريع (الذي يحدد طبعًا في العقد)، فأن للشركة متعددة الجنسية) حصة من الانتاج النفطي، مثبت حدها الاعلى في العقد ، بهدف استرجاع النفقات الاستثمارية في عمليات التحري والاستكشاف ثم التنقيب والانتاج وايضًا لتغطية النفقات التشغيلية .الحصة المخصصة للمقاول(١٤)

ثالثا- ما يتبقى من النفط المنتج، بعد استلام الحكومة حصة الريع واستلام المقاول نفط التكلفة، يقسم الربح بين الحكومة والمقاول بنسب تحدد بالعقد يطلق عليه (نفط الربح وحصة المقاول) وتعد في هذه

في غضون ثلاثون يوماً من تاريخ النفاذ يجب أن تودع الشركة، في حساب مصرفي تعينه شركة النفط و مساهمتها في علاوة توقيع عقد الخدمات النفطية، البالغ (؟) دولار أمريكي، حسب نسبة المساهمة في حصة المشاركة الخاصة بكل منها.

يجب اعتبار علاوة التوقيع المدفوعة باعتبارها تكاليف اضافية، ويجب استردادها بمقتضى مادة مذكورة في العقد ووفقاً لها

الفرع الثالث ـ عقد المقاولة النفطي

في عقد المقاولة يلتزم بموجبها احد الاشخاص بتنفيذ عمل معين خلال فترة محددة ولقاء اجر محدد وبانتهاء تنفيذ العمل وحصول المقاول على اجره من صاحب العمل تنتهي صلة المقاول بالمشروع[١٥]

بيد ان مبدأ المقاولة الذي ظهر اواخر الاربعينات في اتفاقيات النفط مختلف عن ذلك- فصاحب العمل في هذا النوع من المقاولة –المراد- وهو الدولة او المؤسسة الوطنية المشرفة على النفط تستعين بمقاول اجنبي يتولى مسؤولية الكشف عن النفط واعداده للانتاج ثم انتاجه بالفعل مع تحمله كافة المصاريف ومسؤولية المخاطر الى تكييف هذه العمليات من بداية المشروع الى ان يصبح موردا للدخل[١٦]

ان عقود المقاولة النفطية تعد من انماط ابرام العقود النفطية في الدول المنتجة للنفط لغرض تنظيم علاقاتها النفطية مع الشركات الاجنبية واهم عقود المقاولات النفطية في العراق –عقد شركة النفط العراقية مع مؤسسة الاستكشاف والنشاطات البترولية الفرنسية (ايراب) عام ١٩٦٦ كتصنيف عملي لهذا النوع من العقود وتتميز هذه العقود بخصائص من اهمها ان ملكية النفط المستخرج تكون للشركة الوطنية و شركة ايراب بموجب العقد المبرم بينهما تكون شركة ايراب ليست صاحبة الامتياز وليست شريكة لشركة النفط العراقية . وانما هي مجرد مقاول يعمل لحساب شركة النفط الوطنية

الفرع الرابع ـ عقود الخدمة النفطية

ان اول من اطلق فكرة عقود الخدمة النفطي بصورة صريحة وزير المناجم والهدروالمنجميات الفنزويلي (بيريز الفونسو) سنة ١٩٦١ وفي ١٩٦٧/٧/٢٠ صدر قانون نظم الاسس القانونية التي تفتح الطريق امام ابرام عقود الخدمة النفطية في فنزويلا لكن الشركة لم تبرم عقود خدمة سنة ١٩٧١ مع شركة اوكسيد نتال وشركة شل[١٧]

ان هناك من يكيف عقد الخدمة النفطي هو بمثابة معاهدة دولية ونرى ان الاتجاه الذي نادى بأن العقود النفطية المبرمة بين الدولة والشركة الاجنبية لاتنسجم مع مفهوم المعاهدة الدولية طالما ان الشركة الاجنبية التي ابرمت العقد ليست شخص من اشخاص القانون الدولي العام لان القانون الدولي العام لم يعترف بالشخصية الدولية للاشخاص الطبيعية والمعنوية[١٨]

لذا يكون تعريف عقد الخدمة بانه من العقود المبرمة بين الدولة والشركة الاجنبية اي بين شخص من اشخاص القانون الدولي العام واحد اشخاص القانون الداخلي[١٩]

و كذلك اتجاه اخر من الفقه يعرف عقد الخدمة النفطي : هو عقد تبرمه الدولة مع احدى شركات الاستثمار النفطي فبموجبها عقد النفط لايخرج عن مضمونه بكونه عقد تبرمه الدولة مع احدى الدول الاخرى, عقد الخدمة النفطي هو العقد الذي بواسطته تخول شركة وطنية لدولة منتجة للبترول مشروع اجنبي عام او خاص للقيام بكافة الاعمال اللازمة للبحث عن حقول البترول واستغلالها لحساب الشركة الوطنية مع بقاء الملكية التامة للدولة ولقاء اجر محدد او بمقابل حصة من الانتاج وبانتهاء تنفيذ العمل بحصول الشركة المقاولة على اجر تنتهي صلتها بالمشروع[٢٠]
ويضع عقد الخدمة النفطي على عاتق الشركة الاجنبية المتعاقدة التزام بضرورة الاعتماد على الموارد البشرية الوطنية اثناء تنفيذ العمليات النفطية المتفق عليها في العقد والاقلال من استخدام العمالة الاجنبية , لقد كان من اوائل عقود الخدمة النفطية توقيع عقد خدمة نفطي بين شركة النفط الايرانية وشركة ايراب الفرنسية[٢١]

المبحث الثاني

العقود النفطية في العراق

The second Topic_ Kind of oil contracts in Iraq

كان العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني. وفي عام ١٩٢٥ قام الملك فيصل بتوقيع عقد امتياز بين شركة نفط العراق وبين شركات بريطانية وفرنسية وبعدها امريكية وقد سيطرت تلك الشركات على النفط في العراق . وأعطيت للحكومة العراقية تأثيرا محدودا على

القرارات المتعلقة بالتطوير والسيطرة والضريبة. وقد طلب العراق من الشركات إعطاءه حصة في الامتياز(٢٠%)،إلا أن الطلب رفض وأعطيت تلك الحصة لشركات النفط الأمريكية. وتعتبر الامتيازات التي كانت مطبقة في العراق(١٩٦١-١٩٧١) ولغاية التأميم من أكثر النماذج تطرفا وتعسفا أهمها ملكية النفط داخل الأرض للشركات الأجنبية وتعويض الدولة عن ذلك بشكل "ريع وضرائب". خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، تعاظم الشعور بالإجحاف حول الكيفية التي يتم بها قسمة العوائد بين الحكومة والشركات، وسيطرة الشركات على قرارات ومراحل تطوير النفط العراقي، وتقييد الإنتاج وزيادته من مناطق أخر[٢٢]

وفي تموز ١٩٧٣ وضعت شركة النفط الوطنية العراقية اكثر من ٣٠ عرض لعقود خدمة نفطية منها شركة ايراب الفرنسية –شركة اموكو –شركة شل –شركة جيب الشركة اليابانية ولكنه عاد والغاها بعد احد عشر شهرا من حزيران ١٩٧٤ وانهى المفاوضات القائمة واتجه اتجاها نهائيا نحو استثمار موارده النفطية استثمارا مباشرا من خلال العون الفني للشركات الاجنبية في نطاق عقود العمل[٢٣]

وقد وصل انتاج النفط عن طريقة الاستثمار المباشر الى اربعة ملايين برميل يوميا كمرحلة اولى[٢٤]

كذلك وقعت الحكومة العراقية عقد الخدمة النفطي منذ عام ١٩٩٩ وكان من العقود قصيرة الاجل نسبيا وهو صيغة معدلة لعقد اعادة الشراء الايراني والذي هو اقرب مايكون الى عقد التجهيز والانشاء و تم توقيع عقد تطوير حقل العمارة مع بتروفيتنام –الفيتنامية بالاضافة الى توقيع ٣ عقود استكشافية مع الشركة الهندية والروسية[٢٥] وقد تغيرت صيغة عقود النفط من عقد الخدمة الى عقود مشاركة بالانتاج حيث تنص اغلب عقود النفط العراقية على ان جميع النفط في باطن الارض وعلى السطح وجميع المنشأت والمعدات هي ملكية عراقية بالكامل , وتتميزهذه العقود بكونها نموذجا جديدا وغير مسبوق من ناحية الاطار القانوني الذي يحكم عملية التعاقد والنموذج االاقتصادي المربح للطرفين بشكل متوازن لكونها عقود خدمة فنية طويلة االامد و تقدم للعراق استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة وخبرات نفطية واسعة مع استمرارسيادته على ثروته النفطية في حين تقدم لشركات التطوير مردود استثماري جيد ، وكان النظام البائد قد ابرم عقد مشاركة خلال الحصار الدولي على العراق، حيث تعاقد مع الصين على الاستثمار في حقل «الأحدب»، ومع روسيا في حقل «غرب القرنة». وقد فشل المشروع بفشل الصين وروسيا في رفع الحصار الغربي عن العراق. أما

لجوء حكم المحاصصة المتحالف مع الاحتلال، وبهذه الكثافة، ووفق نوع من العقود من عقود المشاركة في الإنتاج، فيعدّ كارثة حقيقية، بل وتدميراً مبرمجاً للثروات العراقية[٢٦]

المطلب الاول- عقود جولات التراخيص

The first Reqirement _ The License rounds cintracts

ان جولات التراخيص التي ابرمتها الحكومة العراقية مع الشركات النفطية الاجنبية تمثلت بجولتين يمكن ايضاحها بالاتي :

الفرع الاول – جولة التراخيص الاولى

ضمن هذه الجولة فان وزارة النفط العراقية قدابرمت مجموعة عقود لتطوير ستة حقول نفطية والتي يبينها الجدول التالي

جدول رقم (١)

الحقل	الاحتياطيات (مليار برميل)
١- الرميلة	١٧
٢- غرب القرنة	٨,٧
٣- كركوك	٨,٦
٤- الزبير	٤
٥- ميسان	٢,٥
٦- باي حسن	.٢

لقد تمخضت عن مزاد تلك التراخيص ان فازت شركة (بي دي) الانكليزية مع حليفتها شركة البترول الوطنية الصينية (سي ان بي دي) بعقد التطوير لحقل نفط الرميلة الذي يتبين من الجدول

رقم١[٢٧]بأنه يمثل اكبر احتياطي لجولة التراخيص الاولى حيث بلغ ١٧ مليار برميل ان الائتلاف الذي يضم كل من الشركتين المذكورتين اعلاه الانكليزية والصينية فيه رسم يبلغ ٢ دولار عن كل برميل نفط اضافي يتم انتاجه[٢٨]

اما حقل الزبيرفقد منح لمجموعة شركات انيي الا يطالية واوكسيد يتال الامريكية وكوجاز

وفيما يتعلق بحقل غرب القرنة المرحلة الاولى فمنح الى شركة النفط الامريكية اكسون موبيل وشركة شيل ان الحقول المذكورة تنتج ثلثي النفط في العراق بالنسبة للاعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ حيث بلغ معدل انتاجها ٢,٤ مليون برميل يوميا

الفرع الثاني- جولة التراخيص الثانية

ضمن هذه الجولة فان وزارة النفط العراقية قد طرحت مجموعة عقود ضمن تطوير الحقول التوقعات التي يتوقعا الخبراء المختصين في الصناعة النفطية بان يكون الانتاج في الحقول العراقية في العام ٢٠٢٠ في ضوء جولتي التراخيص الاولى والثانية سيكون حوالي ٨ مليون برميل يوميا من انتاج الشركات النفطية العالمية في الحقول الممنوحة حسب الجدول رقم ١

المطلب الثاني – الاثار المترتبة على عقود التراخيص

The second requirement_ effects of oil licensing

ان جولات التراخيص التي ابرمتها الحكومة العراقية مع الشركات النفطية الاجنبية ادت بوزارة النفط الى تقليص حصة الشريك الحكومي في عقود جولات التراخيص الى ما دون الخُمس، اثر فشل الحكومة في تأدية التزامها بتوفير مياه الحقن للابار النفطية. مشيرا الى ان وزارة النفط مددت فترة جولات التراخيص النفطية من ٢٠ عاما الى ٢٥ عاما حيث ان بنود جولات التراخيص تفرض على العراق ان يدفع للشركات الاجنبية تعويضا عن كميات النفط التي تنتجها الشركات النفطية وتفشل الحكومة في خزنها او تسويقها، وهو امر حدث فعلا ضمن مصاريف ميزانيتي ٢٠١٤ و٢٠١٥[٢٩].

الفرع الاول- عيوب عقود جولات التراخيص

ان توقيع هذا الكم الهائل من عقود جولات التراخيص ستترك اية حكومة عالقة مع العقود الطويلة الاجل لمدة لاتقل عن ٢٥ سنة[٣٠] علما ان العراق قد وقع على ١٠ عقود مع ١٥ شركة اجنبية مثل شيل وموبيل ونوتال الفرنسية والشركة الماليزية لتطوير ١٠ حقول نفطية[٣١]

وبعد مرور خمس سنوات يؤكد الخبراء في مجال النفط على ان عقد الرميلة الموقع بين شركة نفط الجنوب وكل من شركة النفط البريطانية (بي بي) وشركة النفط الوطنية الصينية في عام ٢٠٠٩، هو نموذج على عقود جولات التراخيص حيث كان العراق يصدر(١,٩٦٠) مليون برميل يوميا وبسعر ٦٠ دولار وبقيمة ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ من قبل شركات النفط الوطنية قبل تنفيذ عقود التراخيص النفطية. وكان العراق آنذاك يتمتع بالفائض في ميزانيته العامة خلال المدة ٢٠٠٤– ٢٠١٣ باستثناء عام ٢٠٠٩ بسبب الازمة العالمية اذ بلغ العجز الحقيقي ٣٤٦ مليار دينار اي نحو ٣٠٠ مليون دولار فقط. وكان العديد من المحافظات والوزارات تعيد اموالا هائلة بسبب عدم القدرة على انفاقها. واللافت ان الانفاق الاستثماري الفعلي لقطاع النفط كان ١٢,٢% و ٩,٨% و ٢٠,٤% و ٢٠,٧% خلال السنوات ٢٠٠٧– ٢٠١٠، اي ان جولات التراخيص وُقعّت في وقت لم يكن فيه العراق يعاني من شحة في الاموال ولم يكن قيد التمويل يحول دون تطوير صناعة النفط في العراق[٣٢].

ان ابرام عقود جولات التراخيص قد جاوز القانون رقم ٩٧ المادة الثالثة منه والصادر عام ١٩٦٧[٣٣] والذي لايزال نافذ ا كون اي عقد نفطي مع شركات عالمية يجب ان يحظى بمصادقة السلطة التشريعية لكن في عقود جولات التراخيص التي تم ابرامها بعد عام ٢٠٠٣ نجد ان حسين الشهرستاني وزير النفط في حكومة العراق الثانية ذهب الى ابعد من ذلك و لم ينشر هذه العقود ولم يطلع عليها لا مجلس النواب حسب القانون المشار اليه في اعلاه ولا اي جهة رقابية , وقد دافع الشهرستاني عن هذه العقود بقوله ان التكلفة المذكورة فيها دولارين وهذا صحيح لكن مع المصاريف التي يجب ان يتحملها الجانب العراقي والتي هي اكثر من ان يقال مبالغ فيها فقط فمثلا الفيزه لاحد العمال او الخبراء لدخول العراق التي يمنحها العراق بمبلغ لايتجاوز اربعين دولار تسجل على العراق ثلاثة الاف دولار وهذا رقم رسمي لايمكن انكاره ولهذا اصبحت تكلفة التصدير

حوالي عشرة دولار يضاف لها تكلفة الانتاج التي تصل الى حوالي اثنى عشر دولار ويكون المبلغ حوالي ٢٢ دولار والعراق الان يبيع ب ٢٦ دولار[٣٤]

الفرع الثاني : اثر عقود جولات التراخيص على الاقتصاد العراقي

ان المبررات الحكومية لجولات التراخيص لم تكن صائبة في العديد من فقراتها، فهي لم تُعظم الموارد المالية للعراق لان الامر لا يتوقف فقط على حجم الصادرات وانما ايضا على اسعار النفط التي خفضت الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية الى ما يقرُب تلك الموارد قبل التوقيع على عقود التراخيص. كما ان جولات التراخيص لم تتضمن نصا على الزام الشركات باستثمار الغاز الطبيعي او ببناء صناعة تكرير متطورة فضلا عن أن عقود التراخيص لم تسهم في توفير فرص عمل حقيقية للعراقيين لسببين. الاول، لا يوجد في جولات التراخيص، ومنها عقد الرميلة، ما يلزم الشركات الاجنبية على توظيف نسبة محددة من العمالة العراقية. والثاني، ان قطاع النفط هو من القطاعات كثيفة رأس المال ومن ثم فهو يحتاج إلى ايدي عاملة كثيرة، فالقطاع النفطي في العراق يسهم بنحو ٩٩% من الصادرات الاجمالية ولكنه لا يوظف سوى ١% من اجمالي عدد العاملين في العراق، كما أن شركة نفط الجنوب التي تنتج حاليا معظم دخل العراق لا توظف سوى ٣٥ الف موظف وعامل[٣٥]

اما بخصوص أمكانية التنبؤ بالضرائب والقواعد التنظيمية لا تتحمل الشركات النفطية مخاطر التنقيب او مخاطر السعر حينما ينخفض سعر النفط، فضلا عن سيطرة الشركات النفطية على المخاطر السياسية التي تتمثل في زيادة الضرائب او المطالب التنظيمية من خلال تقييد الحكومات بشروط معينة مثبتة في العقد. لذلك ابرمت الشركات النفطية مع الحكومة العراقية عقودا طويلة الاجل (٢٠-٢٥ سنة) حددت فيها شروط الاستثمار وقيدت العراق من القيام بأي تغييرات محتملة قد تقوم بها الحكومات المقبلة. وبهذا الصدد يقول مدير التنقيب والانتاج في شركة شل (من اجل تأمين الاستثمارات نحتاج الى بعض التأكيدات لضمان دخل مستقبلي وخاصة إطار تعاقدي داعم لنا

إن عقود التاهيل وتطوير الحقول النفطية المنتجة والحقول المستكشفة من حيث انتاج النفط الخام والغاز بشكل تصاعدي ولفترة محددة تصل الى سبعة سنوات وصولا لهدف الانتاج المطلوب وخلال فترة زمنية من تاريخ المشروع وليكن (٤٥٠) الف برميل يوميا وادامة الانتاج لمدة ١٣ سنة قادمة بنفس الكمية تعتبر عقود مشاركة في ادارة الانتاج وبنفس الوقت هي عقود خدمة فنية لزيادة الانتاج

وتطوير الحقول وفق افضل تقنيات الصناعة النفطية العالمية المخطط لها . وهنا في عقود الخدمة لاتمنح للشركات الا بعد عمل مناقصات بمشاركة دولية لشركات النفط الاجنبية وتتنافس الشركات عادة على اعطاء افضل العروض وينم النص على عدة شروط في عقد الخدمة تحمي الدولة المظيفة .

الفرع الثالث ـ الرقابة الوطنية على العقود النفطية

تعتبر الاتفاقيات والتعاقدات القانونية في صناعة النفط بمثابة المنبع الذي تستقي منه اجراءات الرقابة على مختلف اعمال الشركات النفطية الممارسة لنشاطها النفطي وحماية النفط من النضوب حيث ان الإتفاقيات التي تصيغها الدول المستهلكة للنفط في سبيل تأمين إحتياجاتها الإستهلاكية من النفط ومشتقاته

يبين عقد الخدمة النفطي منظومة من الالتزامات المتبادلة بين العراق بصفته مالك الثروة وتسهيلات الانتاج والنفط المنتج (طرف الاول في العقد) ، والشركات المتعاقدة(الطرف الثاني في العقد) وتحتوي على قواعد عمل للادارة المالية منها تنظيم العمليات النفطية وتغطية كافة خدمات الاستكشاف والتطوير اضافة الى متطلبات الانتاج اليومي , ويستفيد العراق من عملية التعاقد النفطي بهذه الطريقة لبناء قدرات وطنية في ميادين تطوير الحقول وانتاج النفط[٣٦] يبدا العمل لسريان العقد او مايسمى (الاتفاقية النفطية) بعد توقيعها من كافة الاطراف (شركة النفط العراقية) والشركات الاجنبية الدولية المعنية , بعد ان تقوم شركة النفط العراقية باعلام الاطراف الاخرى ان الاتفاقية قد تمت المصادقة عليها واصبحت نافذة المفعول وتقوم احدى الشركات المتعاقدة التي تتولى دور المتعاقد القيادي الذي يقوم باعداد الخطط وبرامج العمل بالتعاون مع شركة النفط الوطنية العراقية في المنطقة وفي الحقل الذي تم التعاقد بخصوصه , وتشكل لجنة (الادارة المشتركة) في غضون ثلاثين يوما من الوقت الفعلي لسريان العقد تتولى الاشراف العام والسيطرة على العمليات النفطية وتتالف من ثمانية اعضاء اربعة من شركة النفط العراقية في المنطقة ومنهم الرئيس واربعة من شركة الاستثمار الدولية ومنهم نائب الرئيس والسكرتير مع تسمية بدبل لكل عضو

وتكون واجبات هذه اللجنة المشتركة مراجعة الخطط وابداء الملاحظات والتعديلات ومراجعة واقرار برامج العمل السنوية والموازنات وجداول الانتاج , والتعديلات عليها , والموافقة على احالة المقاولات الثانوية وطلبات الشراء ضمن حدود المبالغ والاشراف والرقابة على تنفيذ الخطط المقررة

وبرامج العمل والسياسة العامة , واصدار التوصيات لضمان التنفيذ المناسب للعمليات النفطية واقرار برامج التدريب واعداد الهيكل التنظيمي لادارة العمليات ومراجعة الكشوفات المالية والحسابات السنوية واية مبالغ وكشوفات اخرى , ولايمكن القيام باية عملية نفطية الا بعد المصادقة على الخطط وبرامج العمل والموازنات وسوف يرسل المتعاقد الى لجنة الادارة المشتركة الوثائق الايضاحية حول التكاليف والجوانب الادارية , مشفوعة بالدراسات والبيانات والمعلومات.

وللشركة العراقية حق مراجعة هذه الارباح واجراء التعديلات وتحاشي الاضرار وتقليل الهدر في الغاز والنفط , وتخضع جميع هذه العمليات للتفتيش من قبل شركة النفط العراقية في المنطقة[٣٧]

ان اللجوء الى طريقة عقد التعاقد بموجب عقد الخدمة يجعل العراق ممثلا بشركة النفط الوطنية لها كامل السيطرة على كافة العمليات النفطية والادارة المرتبطة بها ونقل النفط وتسعيره وتصديره والتصرف بالغاز وتقليل الاضرار

الفرع االرابع –اثر عقود التراخيص على الموازنة الاتحادية وموازنة اقليم كردستان

ان وزارة النفط الاتحادية ملزمة بموجب قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٦ على مراجعة العقود لتعديل بنودها استنادا الى المادة ٣٨ التي تنص على الآتي : ((تلتزم الحكومة الاتحادية ووزارة النفط بمراجعة عقود جولات التراخيص النفطية لتعديل بنود العقود بما يحفظ مصلحة العراق الاقتصادية ويدفع بزيادة الانتاج النفطي وتخفيض النفقات وايجاد الية لاسترداد التكاليف بحيث تتلاءم مع اسعار النفط[٣٨] الملاحظ ان هناك خلل موجود في نصوص عقود التراخيص وهو ما دفع البرلمان العراقي الى تضمين مادة في قانون الموازنة الزم بموجبه وزارة النفط بتعديل هذه العقود ومن ثم يغدو قول المؤيدين لعقود التراخيص ((بانها من الناحية الاقتصادية والفنية قفزة تاريخية بعقود النفط)) قول مجافي للحقيقة ولا ينسجم مع النتائج العملية التي ترتبت عليها بما في تلك المستحقات المالية الكبيرة لشركات النفط الاجنبية ومن ثم على المؤيدين لعقود التراخيص ان يكفوا عن وصف منتقدي عقود التراخيص بالاساءة لها وكانها عقود مقدسة لا يجوز مسها او انتقادها بل انها واجبة التعديل في العديد من موادها وخاصة المادة المتعلقة باحتساب التكاليف التي تضع شروط معقدة وصعبة التنفيذ لجعل التكاليف منسجمة مع اسعار السوق[٣٩] ان جولات التراخيص التي تمت في زمن الشهرستاني والتي جاءت على عجالة وادت الى تدهور الاقتصاد العراقي والقطاع النفطي

بالاضافة الى مطالبة العراق بدفع تعويضات كبيرة حيث وصل سعر برميل النفط الى (١٥) دولار عن كل برميل حيث ان اعتماد العراق على النفط بشكل كبير جدا وانخفاض نسبة الايرادات ا لنفطية من الايرادات العامة كمعدل (٩٧%) للمدة من سنة ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٣ و (٦٢,٨٣%) الى (٤٠,٨٥%) من ٢٠١٥-٢٠١٦ والسبب اضافة الى انخفاض اسعار النفط العالمية جولات تراخيص النفط والتي تسببت في خسارة موازنة هذين العامين على اساس (٥٦) دولار للبرميل الواحد وبطاقة تقديرية قدرها (٣,٣٠٠) مليون برميل لعام (٢٠١٥) و (٤٥) دولار للبرميل الواحد بطاقة تقديرية تقدر (٦٠٠٣) مليون برميل في عام ٢٠١٦(٢) الملاحظ ان موازنة العراق لعام ٢٠١٧ هي موازنة تشغيلية نتيجة التقشف التي يمر بها البلد حيث وضع فيها قيمة (٢٥) ترليون دينار على انها موازنة استثمارية[٤٠] تم تخصيص هذا المبلغ لدفع مستحقات جولات التراخيص النفطية اضافة الى الديون السابقة وبسبب قلة الايرادات واحتساب سعر برميل النفط بمبلغ (٤٢) دولار للبرميل جعلت المشاريع الاستثمارية منعدمة مما سجل العجز قرابة عشرين ترليون دينار اغلبها بسبب جولات التراخيص

اما فيما يتعلق بموازنة حكومة الاقليم والتي هي بدورها قد دخلت في اتفاقيات مشاركة بالانتاج ووقعت الحكومة على ٤٨ عقد مع شركات اجنبية واعلنت عن خارطة نفطية لم تشمل (اربيل- السليمانيةو دهوك) بل شملت المناطق المتنازع عليها (نينوى –ديالى –كركوك- صلاح الدين) وابرمت ٦ عقود اخرى مع شركة اكسون موبيل الامريكية العملاقة اخرها في تشرين الاول ٢٠١١ متجاوزة حكومة المركز ومخالفة للدستور[٤١] الا ان حكومة الاقليم جعلت الشركات الاجنبية شريكة في ملكية النفط العراقي .رغم ذلك طلبت حكومة الاقليم زيادة حصة الاقليم ورفعها من (١٧%) الى (٢٥%)[٤٢]

ان تمسك الإقليم بتوجهاته السابقة واستمراره بتوقيع عقود مشاركة مع الشركات الأجنبية النفطية وعدم اكتراثه بالدستور العراقي وإعطاء تراخيص جديدة لشركات النفط العالمية للاستثمار في المناطق المتنازع عليها يستوجب فكّ الارتباط المالي بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية(٢) واعتماده بشكل تام على إيرادات بيع النفط المنتج في الإقليم خاصة وانه دخل في اتفاقيات مشاركة مع الشركات النفطية العالمية والتي تجري عمليات كبيرة من الاستكشاف لمكامن جديدة من النفط ويتوقع أن يصل إنتاجها إلى أكثر من ١,٥ برميل يومي[٤٣]

الخاتمة

Conclusion

بعد الانتهاء من بحثنا الموسوم (الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص في ميدان الاستثمار النفطي واثاره على الاقتصاد العراقي) توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات تمثلت بالاتي

اولا- النتائج

١- ان اعتماد اسلوب جولات التراخيص في اختيار الشركات الاجنبية المتعاقدة في العقود النفطية من قبل وزارة النفط ليس له سند قانوني لعدم النص عليه في التشريعات العراقية لذا نهيب بالمشرع العراقي الاسراع في اصدار قانون النفط والغاز ليكون الغطاء والمرجع القانوني لوزارة النفط ليتسنى لها اتباع اسلوب عقود جديدة تحت مظلة القانون .

٢- ان عدم وجود نص قانوني يشير الى ان وزارة النفط هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تطوير حقول النفط العراقية والمخولة بالتعاقد مع الشركات الاجنبية واعتبار شركة النفط العراقية الوطنية هي المسؤولة بصورة مباشرة عن عمليات الاستخراج والاستكشاف والانتاج

٣-قيام شركة النفط الوطنية أو الحكومة العراقية بالاقتراض من البنوك بضمانة الإنتاج النفطي المستقبلي، أو من الهيئات المتعددة كالبنك الدولي أو إصدار سندات حكومية لهذا الغرض.إن عملية الاقتراض في ظل الأسعار القائمة حاليا تجعل من خدمات الدين كلفة هامشية بالنسبة لما يمكن أن يتحقق من عوائد مباشرة

٤- ضعف شركة النفط العراقية مما يقتضي احياءها في قانون منفصل يسبق اي تشريع نفطي

٥- لم يتم اللجوء الى عقد الخدمة وعقد الشراء المسترجع التي تضعها الحكومات بالعمل لمدة محددة والحصول على ربح بسيط يتناسب مع العمل المبذول ومن ثم تخرج من الحقول النفطية وتتركه للدولة وفق شروط العقد

٦- ان عدم تمويل التطوير النفطي من خلال الانفاق من ميزانية الحكومة او استخدام تدفقات النفط المستقبلية كضمانة لاقتراض المال او استخدام شركات النفط العالمية وابرام العقود معها لفترات قصيرة واقل تقييدا من عقود المشاركة حيث ان استخدام طريقة عقود المشاركة بالانتاج لاينفع دولة

مثل العراق بل هو من الممارسات المعتادة في صناعة النفط في دول تتواجد حقول صغيرة للنفط فيها لذلك تكون تكاليف الانتاج عالية واحتمال اكتشاف النفط فيها مشكوك مثل روسيا بعد الانقلاب السياسي والانفتاح السريع نحو القطالع الخاص وقد ندمت على مافعلته وقد كلفتها عقود المشاركة خسارة ملايين الدولارات .

ثانيا- التوصيات

١- يجب اللجوء الى الاستثمار المباشر من خلال الميزانية العامة. ويشجع على ذلك انخفاض المخاطر وكلف التطوير بالمقارنة مع العوائد. لذلك فإن استرجاع الاستثمارات الموظفة سيكون سريعا. تقدر الاحتياجات الاستثمارية الأولية بحدود ٣ مليارات دولار سنويا . وبعد ٣ سنوات من بدء الاستثمار التطويري فأن العوائد المتحققة من الإنتاج الجديد سوف تكون أعلى من المتطلبات الاستثمارية اللازمة وبالتالي ستكون مصدرا للتمويل. إن اقتطاع هذا المبلغ من الميزانية سوف لن يؤثر تأثيرا كبيرا على القطاعات الحيوية الأخرى.

٢- نوصي بضرورة اصدار تشريعات وقوانين تنظم الاستثمار الاجنبي في قطاع تصنيع النفط والغاز ومشاركة الشركات العالمية لادخال التكنلوجيا المتطورة.

٣- أن تكون العقود متوازنة ومرنة، كأن تقدم الشركات النفطية الاستثمارات المطلوبة وبدون أن يكون لها مصالح مباشرة في النفط المنتج. فالنفط يبقى مع الدولة وللدولة والشركة الأجنبية تعامل كمقاول لها. بموجب ذلك تعطى الشركة الأجنبية حق التشغيل والإدارة للشركة ولكن بصلاحيات محددة ولفترات قصيرة نسبيا، وأن لا يتاح لها تحقيق أرباح عالية جدا نظرا لأن الدفع سيكون على شكل أجور ثابتة أو معدل عائد ثابت.

الهوامش

Endnotes

[١] ينظر ابن فارس –معجم مقاييس اللغة –الجزء الرابع –١٩٧٩ ص٨٦

[٢] د. خلود خالد الصادق- عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته- الجامعي الحديث- ٢٠١٢ ص٦٧

[٣] د . فياض حمزة رملي- عقود الامتيازات النفطية – منشور على الموقع الالكتروني الدار الوطنية للمراجعة والمحاسبة –السودان اخر زيارة في ١٨-٣ -٢١١٣ www.sudannedu.hoskkda.com

[٤] د. خلود خالد الصادق- مصدر سابق ص ٨٨

[٥] انظر المادة ١٣٦١ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

[٦] د. نذير بن محمد الطيب اوهاب- عقد الامتياز –دراسة تحليلية تاصيلية للعقود النفطية - منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد٥٥ أكتوبر ٢٠٠٣ –الجزائر ص ٢٢

[٧] د.نذير محمد الطيب- مصدر سابق ص ٣

[٨] د. يوسف عبد الهادي الشال- المعدن والركائز في الشريعة الاسلامية –اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون –جامعة الازهر ٢٠٠٠ ص ٢٣٦

[٩] د. محمد يوسف علوان- النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية-دراسة في العقود الاقتصادية الدولية – الطبعة الاولى – كلية الحقوق- جامعة الكويت- ١٩٨٢ ص٤٠

[١٠] علاء اللامي-عقود المشاركة في جولات النفط –سرقات وفق القانون – منشور في جريدة الاخبارالعراقية في ١٢-كانون الثاني ٢٠١٦

[١١] امجد صباح عبد العال- عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج لتطوير القطاع النفطي في العراق-مجلة العلوم الاقتصادية العدد الخامس- كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - حزيران ٢٠٠٨ ص ٤٤

[١٢] د. احمد عبد الحميد عشوش – النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية –مطبعة الشركة المتحدة للنشر والتوزيع –القاهرة-١٩٧٤-ص٣٠٣

[١٣] حمزة الجواهري – خبير نفطي – الخلل في عقود التراخيص ام بادارتها –محاضرة بضيافة اللجنة الثقافية لمقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ١١ ايار٢٠١٦

[14] Greg Muttitt, ((Crude Designs: The Rip-Off Iraq's Oil Wealth)), Obtain from [www.platform.org.22-3-2009

[١٥] ينظر المادة ٨٦٤ من القانون المدني العراقي الذي عرف المقاولة بأنها :((عقد به يتعهد احد الطرفين إن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء اجر يتعهد به الطرف الأخر))

[١٦] د. غسان رباح –العقد التجاري الدولي- العقود النفطية –مطبعة دار الفكر اللبناني- الطبعة الاولى- ١٩٨٨ ص٢٢

[١٧] بيار تريزبان –الاسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وايران –ترجمة فكتور سحاب –المؤسسة العربية للدراسات والنشر- الطبعة الاولى –بيروت ١٩٨٢ ص ٢٤٧

[١٨] د. حفيضة السيد الحداد- الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت ٢٠٠٧ ص ٨٠

[١٩] د. حفيضة السيد الحداد- الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت ٢٠٠٧ ص ٨٠

[٢٠] د. محمد عبد العزيز –فكرة العقد الاداري عبر الحدود- دار النهضة العربية- القاهرة- الطبعة الاولى- ٢٠٠٠ ص٣٨

[٢١] شيماء اسكندر- عقد الخدمة النفطي –رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون –جامعة بغداد- ٢٠١٢- ص ٨١

[٢٢] كمال القيسي – قانون النفط المقترح والبدائل الاستثماريةالمتصارع عليها – منتدى الفكر العربي –عمان- منشور حماسنا بلا تاريخ نشرwww.yaseenday.com

[٢٣] د . سعدون حمادي – مذكرات واراء في شؤون النفط - دار الطليعة –بيروت –ط١ ١٩٨٠ ص١٧٣

[٢٤] بيانات منشورة على الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقي بتاريخ ١٥-٧- االخر زيارة ٢٤-٧-٢٠١٥www.oil.gov.iq

[٢٥] د. عبد المهدي حميد العميدي- مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية – نظرة عامة على العقود النفطية لجولات التراخيص في العراق –منشور في الموقع الالكتروني للدراسات الاستراتيجية –كربلاء في ١٠-٢-٢٠١٦،ص٣.

[٢٦] عصري صالح موسى- عضو فريق وزارة النفط في جولات التراخيص -عقود التراخيص العراقية –الحقائق والارقام –دراسة في الجانب الاقتصادي لعقود تطوير حقول النفط في جنوب العراق –البصرة نشر في الموقع الالكتروني www.esryi.com

[٢٧] منشور في الموقع الالكتروني www.aawsat.comldetails.asp/section

[٢٨] د. احسان ابراهيم العطار: ملاحظات حول جوالات التراخيص البترولية وعقود الخدمة – منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين في اخر زيارة ٢-٩-٢٠١٦ ص١.www.iraqieconomists.net

[٢٩] مازن المازني- عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي الدورة الثانية تصريحات حول جولات التراخيص في بغداد قناة الشرقية ١٣ كانون الثاني ٢٠١٥ www.iraqnewsagency.com

[٣٠] ينظر المادة ٣ من عقد الحلفاية التي تنص على ((تكون المدة الأساسية لهذا العقد ("المدة")، (٢٠) عشرين سنة من تاريخ النفاذ. إن المدة قابلة للتمديد استناداً ـ الى أحكام المادة ٣١ والمواد الأخرى في هذا العقد.

[٣١] د. ابراهيم بحر العلوم – تصريح صحفي لشبكة مراسلين العراقية منشور على الموقع الالكتروني

www.MURASELEEN.COM / POLITICAL12166/ 26/4/ 2010

[٣٢] د نبيل جعفر عبد الرضا –التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي –منشور على الموقع الالكتروني – شبكة الاقتصاديين العراقيين في ٢٠١٥/١٢/٢٢ www.iraqieconomists.net

[٣٣] ينظرالمادة الثالثة من قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ النافذ((يجب عرض جولات التراخيص على البرلمان للمصادقة))

[٣٤] جواد حبيب- جولات التراخيص ومادراك ماذا صنعت وسوف تصنع بالعراق- مقالة منشورة على موقع سكاي برس- في ٢٧-١-٢٠١٦ www.skypressiq.net

[٣٥] د . نبيل جعفر عبد الرضا- مصدر سابق ص١

[٣٦] د. احمد ابريهي –الجوانب المالية في عقود الخدمة النفطية وادارة العمليات –منشور على الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية اخر زيارة ٢٤-٧-٢٠١٥www.oil.gov.iq

[٣٧] د. احمد ابريهي – مصدر سابق ص٢

[٣٨] تنظر الموازنة العراقية الاتحادية لعام ٢٠١٦ منشورة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية

[٣٩] حامد عبد الحسين-خضير الجبوري – موازنة العراق لعام ٢٠١٧ قراءة تحليلية نقدية –منشور على موقع مركزالفرات للتنمية الاستراتيجية في ١١-٣- ٢٠٠٩m.annaba.org.arabic0com

[٤٠] منشور على موقع وزارة المالية العراقية -الموازنة المالية عام ٢٠٠٧ بتاريخ ١-١٠-٢٠٠٨ WWW.MOF.GOV.IQ

[٤١] ينظر دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ المادة (١١١) التي تنص ((ان ملكية النفط تعود الى الشعب العراقي))

[٤٢] جبار العبادي- عضو اللجنة المالية النيابية –تصريح صحفي خاص لمجلة دواررروز- الثلاثاء بلا تاريخ نشر

[٤٣] د. هيثم كريم- موازنة العراق لعام ٢٠١١ رؤية في الخيارات المتاحة –منشور على شبكة النبا الاخبارية العراقية في ٢٨-١٠-٢٠١٦

المصادر
References

اولا- الكتب العربية

I. ابن فارس -معجم مقاييس اللغة – الجزء الرابع – بيروت - ١٩٧٩

II. د. احمد عبد الحميد عشوش – النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية –مطبعة الشركة المتحدة للنشر والتوزيع –القاهرة-١٩٧٤

III. د. حفيضة السيد الحداد- الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي – منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت ٢٠٠٧

IV. د. خالد امين عبد الله- محاسبة النفط- دار وائل للنشر-عمان -٢٠٠١

V. د. خلود خالد الصادق- عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته- الجامعي الحديث- ٢٠١٢

VI. د . سعدون حمادي – مذكرات واراء في شؤون النفط الطبعة الاولى- دار الطليعة –بيروت -١٩٨٠

VII. د. غسان رباح –العقد التجاري الدولي- العقود النفطية –مطبعة دار الفكر اللبناني- الطبعة الاولى- ١٩٨٨

VIII. د. محمد عبد العزيز –فكرة العقد الاداري عبر الحدود- دار النهضة العربية- القاهرة- الطبعة الاولى- ٢٠٠٠

IX. ٩-د. محمد يوسف علوان- النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية-دراسة في العقود الاقتصادية الدولية – الطبعة الاولى – كلية الحقوق- جامعة الكويت- ١٩٨٢

ثانيا الكتب المترجمة

I. بيار تريزبان –الاسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وايران –ترجمة فكتور سحاب المؤسسة العربية للدراسات والنشر- الطبعة الاولى –بيروت١٩٨٢

ثالثا – اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير

اولا- الاطاريح

I. د. يوسف عبد الهادي الشال- المعدن والركائز في الشريعة الاسلامية –اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون –جامعة الازهر ٢٠٠٠

ثانيا- رسائل الماجستير

I. شيماء اسكندر- عقد الخدمة النفطي –رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون –جامعة بغداد- ٢٠١٢
II. كاوة عمر محمد ميرزا –النفط ومنازعات عقود استغلاله –دراسة قانونية تحليلية مقارنة – رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية القانون جامعة بغداد – ٢٠٠٩-٢٠١٠

رابعا البحوث

I. امجد صباح عبد العال- عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج لتطوير القطاع النفطي في العراق-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخامس- ٢١ حزيران ٢٠٠٨
II. د. نذير بن محمد الطيب- اوهاب- عقد الامتياز –دراسة تحليلية تاصيلية للعقود النفطية - منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، مؤسسة الامير محمد بن سلمانال سعود العدد ٥٥أكتوبر٢٠٠٢

خامسا- المحاضرات والندوات والمقالات

I. حمزة الجواهري – خبير نفطي – الخلل في عقود التراخيص ام بادارتها –محاضرة بضيافة اللجنة الثقافية لمقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ١١ ايار ٢٠١٦
II. د. عبد المهدي حميد العميدي- مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية – نظرة عامة على العقود النفطية لجولات التراخيص في العراق –منشور في الموقع الالكتروني للدراسات الاستراتيجية –كربلاء في ١٠-٢-٢٠١٦www.non14.net
III. جواد حبيب –جولات التراخيص ومادراك ماذا صنعت –مقالة منشورة على موقع سكاي بريس www.skypressiq.netفي ٢٧-١-٢٠١٦

سادسا- مواقع الانترنيت

I. د. ابراهيم بحر العلوم – تصريح صحفي لشبكة مراسلين العراقية منشور على الموقع الالكتروني www.MURASELEEN.COM / POLITICAL12166/ 26/4/ 2010
II. د. احسان ابراهيم العطار: ملاحظات حول جوالات التراخيص البترولية وعقود الخدمة –شبكة الاقتصاديين العراقيين .www.iraqieconomists.netص ٢-٩ في ١٢-٢٠١٦

III. WWW.IRAQIOILREPORT.COM / BLANDO/OGDRAFTLAW17 AUG 2011 – ARABIC.

IV. د. احمد ابريهي –الجوانب المالية في عقود الخدمة النفطية وادارة العمليات –منشور على الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية اخر زيارة ٢٤-٧-٢٠١٥www.oil.gov.iq

V. جبار اللعيبي -جولات التراخيص النفطية مراجعة الأخطاء ومقترحات في تعديل العقود -٢مارس ٢٠١٦

VI. حامد عبد الحسين خضير الجبوري –موازنة العراق لعام ٢٠١٧ قراءة تحليلية نقدية- منشور على الموقع الالكتروني -فرات للتنمية الاستراتجية في ٢٢-٣-٢٠١٦

VII. د نبيل جعفر عبد الرضا –التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي –منشور على الموقع الالكتروني – شبكة الاقتصاديين العراقيين في ٢٠١٥/١٢/٢٢

VIII. د.نبيل جعفر عبد الرضا،((هل يحتاج العراق الى قانون جديد للنفط. www.almujaz.net/modules.php

IX. ((الموازنة المالية في العراق 2007المالية العراقية موقع وزارة المالية ،www.mof.gov.iq

X. كمال القيسي – قانون النفط المقترح والبدائل الاستثمارية المتصارع عليها – منتدى الفكر العربي –عمان- منشور على موقع الانترنيت حماسنا بلا تاريخ نشر

XI. د . فياض حمزة رملي- عقود الامتيازات النفطية – منشور على الموقع الالكتروني الدار الوطنية للمراجعة والمحاسبة –السودان اخر زيارة في ١٨-٣ -٢١١٣www.sudannedu.hoskkda.com

XII. ١١- مازن المازني عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب ملاحظات حول جولات التراخيص –بغداد قناة الشرقية ١٣ كانون الثاني ٢٠١٥.منشور على موقع وكالة الانباء العراقية www.iraqnewsagency.com

XIII. د هيثم كريم- موازنة العراق لعام ٢٠١١-رقابة في الخيارات المتاحة –منشور على الموقع الالكتروني لمجلة النبا الاخبارية في ٢٠١١

XIV. عصري صالح موسى- الحقائق والارقام في دراسة الجانب الاقتصادي لعقود تطوير حقول النفط في جنوب العراق –البصرة منشور على الموقع الالكتروني البصرة نيوز ٢٠١٥

سادسا الدساتير والقوانين

اولا الدساتير

I. دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥

ثانيا القوانين

I. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

II. قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط العراقية رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

III. القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧

ثالثا- الجرائد

I. جريدة الوقائع العراقية عدد ١٨٤٢ في ١٩٧٠/٢/١٥

II. علاء اللامي-عقود المشاركة في جولات النفط –سرقات وفق القانون – منشور في جريدة الاخبار في ١٢-كانون الثاني ٢٠١٦

سابعا -المصادر الاجنبية

I. Greg mutitt.crude designs rip off Iraqi oil welth 11-2-2010